

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٠
المعقودة يوم الجمعة
٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة العشرين

الرئيس : السيد سومايا (شيلي)

شم : السيد زيندوغا (زيمبابوي)

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال : القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال : الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة حتى
عام ٢٠٠٠ (تابع)

.../...

Distr. GENERAL
A/C.3/45/SR.20
15 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-56590 اح١٠(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١٠١ من جدول الأعمال : القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)
 ، A/45/3 ، الفصل الخامس ، الفرع بـ ، A/45/38 ، A/45/426 ، A/45/202 ،
 ، A/45/222 ، A/45/225 ، A/45/230 ، A/45/254 ، A/45/264 ، A/45/265 ، A/45/269 ،
 (A/C.3/45/5 ، A/45/270)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال : الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة حتى
 عام ٢٠٠٠ (تابع) (A/45/3) ، الفصل الخامس ، الفرع بـ ، A/45/347 ، A/45/489 ،
 (A/C.3/45/5 ، A/45/548)

١ - السيدة ريفازولي (الارجنتينية) : قالت إن استراتيجيات نيروبي التطلعية التي
 قدّعت ثلث مسيرتها لاتزال تصدم بعقبات من جراء المقاومة الراسخة المعادية للنهوض
 بالمرأة ومن جراء تخفيض الموارد المخصصة لها ، نتيجة لتدهور الحالة الاقتصادية
 العالمية التي شهدتها نهاية الثمانينات . لذا ينبغي دفع عجلة عملية تنفيذ
 الاستراتيجيات خلال السنوات العشر المقبلة . إذ أن الفشل في ذلك سوف يكلف الكثير
 فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية واستخدام الموارد البشرية وتقديم
 المجتمع بصورة عامة .

٢ - إن معظم البلدان قد أكدت في تشريعاتها المساواة في الفرص إلا أنه مازال
 يوجد تمييز هو بحكم الواقع ، بقدر ما هو بحكم القانون ، يطالب الحكومات والمنظمات
 غير الحكومية بأن تعمل على الصعيد السياسي والاقتصادي للقضاء على هذا التمييز .
 وتتمثل إحدى العقبات للقضاء على تمييز الأمر الواقع في أن الاغلبية من الرجال
 والنساء لا يدركون حقوق المرأة ولا يفهمون حقا الآليات القضائية والإدارية التي تسمح
 بممارسة هذه الحقوق . وبالتالي ينبغي تلقين النساء مبتدآت المفاهيم القانونية
 الأولية بالاستفادة من شبكات النظام التعليمي التقليدي وغير ذلك من النظم لتحقيق
 نتائج ملموسة منذ الآن وحتى عام ١٩٩٤ .

٣ - وينبغي العمل على اطلاع الجميع على أعمال اللجنة المعنية بالقضاء على
 التمييز ضد المرأة بواسطة وسائل الإعلام التي يمكن للنساء الحصول عليها وذلك لاطلاعهن
 على حقوقهن . وبالتالي ينبغي نشر التقارير القطرية ، المعروضة على اللجنة من
 جهة ، ومن جهة أخرى ، ينبغي أن تكون خاضعة لتحليل تقوم به الهيئات الحكومية
 والمنظمات غير الحكومية التي ستحرص على أن تعكس تلك التقارير حقيقة الواقع
 الوطني .

(السيدة ريفازولي ، الأرجنتين)

٤ - وتود الأرجنتين أن تقوم الأمم المتحدة ، وبصورة خاصة منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، بدراسة ما تنجزه البلدان فيما يتعلق بالتوعية المتمثلة بأوليات المفاهيم القانونية بغية مساعدة الحكومات والمنظمات غير الحكومية والحركات النسائية على تنظيم حملات فعّالة . ففي ميدان التعليم المدرسي أو خارج المدارس ، ينبغي للحكومات أن تشجع ، تمشياً مع تشريعات وممارسات بلدها ، إعادة النظر في جميع الكتيبات المدرسية لكي تلغي منها الأفكار المتحيزة من حيث الجنس . ويجب عليها أيضا أن تكافح ما روّجت عليه وسائل الإعلام من نقل لأفكار مقولبة وصور نمطية .

٥ - وقد مثلت المرأة دائما جزءا هاما من الغثات السكانية العاملة ، وهو جزء أخذ في الازدياد . وعليه ، فإن مشاركتها في الاقتصاد تظل خاضعة لأوجه التفاوت فيما يتعلق بالعمالة ، والأجور ، والتطلعات الوظيفية ، وذلك بالإضافة إلى إبعادها عن عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية .

٦ - واستطردت قائلة إن سنوات الثمانينات انتهت بانتشار صاف للفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . فانخفض إجمالي الناتج في المنطقة بنسبة ١٠ في المائة ، وهذا المؤشر وحده يظهر عجز حكومات أمريكا اللاتينية المتزايد عن تلبية أبسط احتياجات المرأة . وإن التأخر على الصعيد الصناعي ، والتضخم ، والمديونية ، وعدم احترام حقوق الإنسان ، وخطط التكيف كانت عنصرا رئيسيا فيما جرى من أحداث ومن شمة نرى أن التراجع الاقتصادي في المنطقة ليس مجرد ظاهرة تحدث من حين لآخر ، وأن الازمة المالية والاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها العالم النامي قد أدت إلى تدهور متزايد لوضع طبقات واسعة من السكان . ولا سيما النساء إذ أن هذه الازمة قد زادت من عدم المساواة في توزيع الدخل وزادت من البطالة التي تمس المرأة أكثر من الرجل . وقد أخذت خطط التكيف بالفعل إلى تخفيض هام في النفقات الاجتماعية ، ولا سيما في ميدان التعليم والصحة والإسكان .

٧ - والجميع يعرف أن قدرة تحرك المرأة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تتوقف بصورة مباشرة على مستواها الثقافي . وليس من السهل تنفيذ برامج اجتماعية على نطاق واسع على مستوى النساء الريفيات أو العاملات أو النساء المعوقات أو أمهات الأسر الكثيرة العدد .

(السيدة ريفازولي ، الأرجنتين)

٨ - ومضت قائلة إن النساء الفقيرات أو النساء اللائي يتحملن ودهن مسؤولية الأسرة أو العازبات أو المطلقات هن محل تمييز مزدوج . فمئات الآلاف منهن يقمن بإعالة أسرهن عن طريق القيام بأعمال بأجور بخسة ودون الإفادة من أي حماية اجتماعية .

٩ - ونظرا إلى أن المرأة لا تستطيع أن تتمتع بحقوق متساوية ولا أن تحقق لنفسها شيئا من التقدم في وقت الحرب والتوتر ، فينبغي في المقام الأول توفير التعايش والانسجام في التفاعل . ينبغي للمجتمع الدولي من جهة أخرى ، أن يقضي على تهريب المخدرات الذي يؤدي إلى زيادة الفقر المدقع الذي تعاني منه النساء .

١٠ - وشمة مشكلة كبرى أخرى لا نملك أي إحصاءات بشأنها : وهي مشكلة العنف ، ولا سيما العنف الجسدي والنفساني والإرهاق وإساءة المعاملة الجنسية وزنا المحارم ، وهي كلها نتيجة علاقات القوة غير المتوازنة بين الرجل والمرأة ويقوم بتنميتها الطابع الابتزازي المغروض على العلاقات الجنسية الذي تمثل أوضح مظاهره في الاتجار بالنساء والبغاء . وتضاف إلى ذلك تلك الانتهاكات الجديدة غير المسموح بها لحقوق الإنسان والتي تتمثل في سرقة الأطفال والاتجار بهم من أفقر قطاعات المجتمع . ولا يجوز للحكومات أن تتفاضي عن ظهور هذه التجارة البغيضة .

١١ - والنهوض بالمرأة يتوقف على إشراكها في عملية اتخاذ القرارات السياسية الهامة ، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن الدولي والقضاء على الفقر وحماية البيئة .

١٢ - وينبغي أن تركز الأوساط الحكومية ورابطات النساء والهيئات الدولية كالمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية ، جهودها على عملية البحث وجمع البيانات وتوفير الدعم المالي والتقني لتمكين المرأة من المساهمة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية ولجعلها محركا للخطط الإنمائية التي تضمن حمايتها من الظلم والفقر .

١٣ - وترحب الأرجنتين بمقترح النمسا المتعلق بعقد مؤتمر عالمي معني بالمرأة وهو المؤتمر المتوقع عقده في عام ١٩٩٥ (A/C.3/45/5) .

١٤ - السيد بولز (تشيكوسلوفاكيا) : يشاطر المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا رأيها بأن النهوض بالمرأة هو جزء لا يتجزأ من عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي وينبغي للأمم المتحدة أن توليه أكبر اهتمامها .

١٥ - وتؤيد تشيكوسلوفاكيا النتائج التي توصلت إليها لجنة مركز المرأة خلال دورتها الرابعة والثلاثين فيما يتعلق بما أحرز من تقدم وما يصادف من العقبات في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للمرأة (E/1990/25) وتدعم التوصيات والنتائج الناجمة عن عملية النظر والتقييم الأولي للاضطلاع بالاستراتيجيات التي صدق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٥/١٩٩٠ و ١٢/١٩٩٠ اللذين أوصى المجلس فيهما بعقد مؤتمر عالمي معني بالمرأة في عام ١٩٩٥ ، وقد يوفر المؤتمر فرصة لتحليل رفيع المستوى لعملية تنفيذ الاستراتيجيات وللحفز على النهوض بالمرأة وتوعية الرأي العام الدولي إزاء هذا الهدف . وترحب تشيكوسلوفاكيا بالدعوة التي وجهتها الحكومة النمساوية لاستضافة المؤتمر في فيينا . وتعرب عن رغبتها في المساهمة في نجاح المؤتمر وتتطلع إلى إمكانية تنظيم اجتماع تحضيرى إقليمي أوروبي في عام ١٩٩٤ .

١٦ - وثمة حدث دولي آخر يشمل بصورة مباشرة بحالة المرأة : السنة الدولية للأسرة . وقد تسمح هذه السنة بأن يُلغى الانتباه إلى مسألة المساواة بين الرجل والمرأة ضمن الأسرة وتقاسم المسؤوليات واشتراك المتزوجات والأمهات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

١٧ - وتعرب تشيكوسلوفاكيا عن ارتياحها إذ أن النهوض بالمرأة شكّل عنصراً اتسم بالأولوية عند إعداد الاستراتيجية الدولية الإنمائية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع . وتؤيد النتائج التي اعتمدها في هذا الصدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرار ١٠/١٩٩٠ والمقرر ٣١٥/١٩٩٠) .

١٨ - أما فيما يتعلق بحالة المرأة في الأمم المتحدة ، تبين تقارير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤١ (A/45/226) وبشأن تحسين حالة المرأة في الأمانة العامة (A/45/548) أنه لا بد من بذل جهود إضافية لرفع النسبة المئوية للموظفات في الفئة الفنية إلى المستوى المرغوب فيه . وفي هذا الصدد ، أكدت تشيكوسلوفاكيا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/١٩٩٠ .

(السيد بولز ، تشيكوسلوفاكيا)

١٩ - أما فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وهي صك قانوني هام ، فإن الأمم المتحدة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بذلتا كل الجهود لتنضم البلدان إلى هذه الاتفاقية وتطبيقها . وقد تشبعت تشيكوسلوفاكيا باهتمام أعمال الدورة التاسعة للجنة وأيدت نتائجها (A/45/38) ، ولا سيما التوصيتين العامتين رقم ١٤ ورقم ١٥ . وتعرب عن ارتياحها إزاء اتخاذ القرار بالنظر خلال كل دورة في تنفيذ بعض من مواد الاتفاقية . وقد قدمت تشيكوسلوفاكيا إلى اللجنة تقريرها الدوري الثاني فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية وتعترم الإبلاغ ، عند النظر في التقرير ، بعناصر جديدة ناجمة عن التطورات السياسية والاقتصادية التي حدثت مؤخرا في تشيكوسلوفاكيا والتي تجلت في اتخاذ موقف أكثر انفتاحا واتساقا فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية .

٢٠ - وتنظر حكومة الجمهورية الاتحادية التشيكوسلوفاكية السلوفاكية حاليا في استحداث سبل جديدة من أجل أن تضمن لمواطناتها حقوقا وفرصا متساوية استنادا إلى الاستراتيجيات وإلى أعمال الأمم المتحدة والمبدأ الذي يقول بأن على الدولة أن تجد حلا للمشاكل الهامة المتعلقة بحالة المرأة . وتحاول الحكومة إيجاد حل لعدد من المشاكل الموروثة في الماضي ، ومنها تمثيل ضئيل للمرأة في المراكز العليا في الهيئات المنتخبة والإدارة والاقتصاد ، وكون أجر المرأة أقل من أجر الرجل بمقدار ثلث ، والصعوبات التي تواجهها المرأة في تنظيم وقت فراغها .

٢١ - السيدة كارماشاريا (نيبال) : وهي الامينة العامة لرابطة النساء النيباليات أوضحت أنها عملت كل حياتها لإحلال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والنهوض بالمرأة في بلدها . وبعد قرون من التمييز والإهانة أصبح بوسع المرأة الآن أن تأمل حلول عهد جديد يكون فيه اشتراكها النشط ، على قدم المساواة مع الرجل ، أمرا معترفا به عالميا . إلا أنه بالرغم من أن المرأة حاليا تقوم في المجتمعات المتقدمة النمو بالاضطلاع بمسؤوليات متنوعة ، إلا أن الوضع يختلف في البلدان النامية . وفي نيبال ، ما زالت المرأة تعاني من تعصب تقليدي متأجج . فالغتيات يعتبرن عبئا منذ ولادتهن ولا يغدن من أي تعليم مرض ويتم تحويلهن إلى الأعمال المنزلية للوقت المتبقي من حياتهن . لذا فإن رابطة النساء النيباليات تعمل على تعبئة الجهود الشعبية لتغيير هذا الوضع . وهذا التطور مرغوب فيه ليس لأسباب معنوية فقط وإنما أيضا لاعتبارات

(السيدة كارماشاريا ، نيبال)

اجتماعية اقتصادية . فالهدف مزدوج . ويتعلق في المقام الاول باقناع الحكومة باعتماد تشريعات تعاقب التمييز ضد المرأة وتضمن للمرأة الفرص نفسها التي يفيد منها الرجل . وفي وقت لاحق ، ينبغي للجميع أن يتخلوا عن الافكار المسبقة التقليدية .

٢٢ - وتتوقف التحولات الاجتماعية إلى حد كبير على الإطار السياسي ، فإن إقرار الديمقراطية والتعددية السياسية من جديد في نيبال سوف يساهم دون شك في القضاء على التمييز ضد المرأة . ولقد قامت هذه الأخيرة بالفعل بدور أساسي في الحركة نحو إحلال النظام الديمقراطي .

٢٣ - وقالت إن نيبال سوف تعتمد عما قريب دستورا جديدا يؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة وإنها عملت على تخصيص عدد من المقاعد للمرأة في الادارات التابعة للسلطات التشريعية الوطنية . وفي جميع أنحاء البلاد ، ابتدأت المرأة ، من جميع الشرائح ، تشعر بمركزها وأخذت في تنظيم صفوفها للدفاع عن قضيتها . وأن إحدى أولى المنظمات غير الحكومية ، وهي جمعية المرأة النيبالية ، التي تأسست عام ١٩٤٧ والتي عادت للعمل بعد ٣٠ عاما من الحظر ، قد افتتحت مكاتب محلية في جميع أنحاء البلاد . وإن هي تستوحى في عملها مبادئ الاشتراكية الديمقراطية ، ومبادئ الوطنية وحقوق الإنسان الأساسية ، فإن هدفها يرمي إلى إشراك المرأة في عملية التنمية ، من خلال جعلها مستقلة اقتصاديا واجتماعيا . وإن مهمتها ليست سهلة : لأنه ينبغي لها أن تشكل مجموعة من المتطوعين الذين لديهم دوافع ، أن تقوم بتأهيلهم ، وأن تستفيد من تجارب البلدان الأخرى ، وتضع السياسات والصكوك القانونية اللازمة ، وأن تحضر البرامج وتوجد الوسائل لتنفيذها . ولتحقيق هذا الغرض ، فإن التعاون الدولي أمر ضروري لا غنى عنه .

٢٤ - وعلى الصعيد الاقليمي ، فإن بلدان جنوب آسيا السبعة تتعاون من أجل تحرير المرأة وذلك في نطاق جمعية جنوب آسيا للتعاون الاقليمي وذلك منذ إنشائها في عام ١٩٨٥ . وهي تعقد اجتماعات منتظمة لأفرقة من الخبراء بهدف وضع الاستراتيجيات وقد قررت إشارة مشاعر الرأي العام في منطقة جمعية جنوب آسيا للتعاون الاقليمي بإعلان عام ١٩٩٠ سنة دولية للطفلة .

(السيدة كارماشاريا ، نيبال)

٢٥ - وعلى الصعيد الدولي ، قالت إن وفد نيبال يرحب بالدور الذي تظطلع به منظمة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة ، خاصة بإعلانها عام ١٩٧٥ سنة دولية للمرأة وباعتمادها في عام ١٩٨٥ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ، التي تعتبر توصياتها في مجال التعليم ، وفي السكان وفي الصحة توصيات أساسية . وأضافت أنها مقتنعة بأن تنفيذ الاستراتيجيات بإحكام سيضمن مشاركة المرأة مشاركة كاملة في التنمية الوطنية ، كما هي مقتنعة بأن إعلان عقد الأمم المتحدة للمرأة قد سلط الاضواء على مساهمة المرأة في التنمية وفي السلم ، وأعربت عن أملها في أن يسمح المؤتمر العالمي المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥ بمشاهدة التقدم وقد تم إحرازه . ورحبت في هذا الصدد بعرض الحكومة النمساوية استضافة المؤتمر في فيينا . وقالت إن نيبال تعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من أهم الوثائق المعنية بالموضوع وإن نيبال تعترم الانضمام إليها .

٢٦ - وذكرت أن نيبال تشكر جميع مؤسسات الأمم المتحدة المعنية ، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للدعم الذي قدموه وتدعوهم الى مواصلة اهتمامهم بدور المرأة في التنمية ، وبشكل خاص المرأة الرييفية ، وذلك بالبدء في تنفيذ مشاريع في مجال التعليم ، وحماية الامومة والرضع ، وفي مجال العمالة ، وفي الخدمات الاجتماعية . وقالت إن وفد نيبال يرحب كذلك بالاجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة الانمائي بشأن المرأة ، الذي تعتبر مؤازرته هامة بالنسبة لإجراء البحوث ، واختيار المشاريع ، ووضع برامج وتأهيل الموظفين . وأكدت على أهمية نشاط برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تحديد مفهوم التنمية تحديدا جديدا من زاوية القيم الانسانية ونوعية الحياة . وطالبت هذه المنظمات بإلحاح بتجاوز ذلك وتخصيص جزء مناسب مسن معونتها المنتظمة الى برامج أنشطة جديدة لصالح المرأة . ولكي تكون هذه المساعدات أكثر فعالية ، ينبغي أن يتم استخدامها من قبل المواطنين أنفسهم نظرا لدرايتهم بالتقاليد المحلية . ولاحظت بارتياح أن التنمية الدائمة قد اعترفت ، كما ينبغي ، بدور المرأة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع . وقالت إنه لا ينبغي أن تضعف الجهود الدولية المبذولة من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الوقت الذي نشهد فيه ، في نطاق السياسة الدولية ، بزوغ نظام جديد يعتمد على السلم والتعاون .

٢٧ - السيدة راکوتوندرامبوا (مدغشقر) : لاحظت أن الثقافة العالمية ، رغم تعددها ، اشتركت سوية في اتفاق نادر المثال ، حافظت فيه على تقليد استمر لعدة قرون ، في استغلال المرأة . ولم تتمكن بعض النساء من مهاجمة نظام التحامل على المرأة إلا في نهاية القرن الماضي وذلك بتنظيم أنفسهن للدفاع عن مصالحهن ومطالبهن زميلاتهن . واقتضت الضرورة انقضاء عقد آخر تقريبا إلى أن انتهت الجهود المبذولة من أجل قبول المرأة كفرد شريك كامل في المجتمع باعتماد اتفاقية عام ١٩٧٩ للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وكذلك ، باعتماد الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة (استراتيجيات نيروبي) في عام ١٩٨٥ ، وبعد مرور خمس سنوات على مؤتمر نيروبي ، ترى نفسها مجبرة على ملاحظة بطء التقدم ، الذي يعزى جزء كبير منه إلى الحالة الاقتصادية الحالية .

٢٨ - وقالت نظرا لأن البلدان النامية هي أكثر البلدان تضررا وأن ٨٠ في المائة من سكان مدغشقر هم من أبناء الريف ، يود وفد مدغشقر أن يلفت الانتباه إلى تدهور ظروف حياة المرأة في المناطق الريفية ، حيث دفع ركود الأجور بالنسبة لتكاليف المنتجات الضرورية المستوردة ، ارتفاع نسبة بطالة الذكور ، النساء إلى البحث عن العمل في قطاعات غير شابتة شروط العمل فيها مخزنة . ومن جهة أخرى ، فإن تدابير التقشف التي تتخذها الحكومة تترجم بضغط النفقات العامة ، وخاصة في المجال الاجتماعي ، مما يؤدي إلى زيادة تدهور مركز المرأة والأطفال . كما أن المرأة الريفية أكثر حرمانا من المرأة الحضرية ، لأن سوء الوضع الاقتصادي يثير الحزازات العنصرية التقليدية ويحرمها عمليا من وسائل الانتاج ، خاصة الأرض ، والقروض والتعليم ، التي يمكن أن يكون المخرج من الفقر . وهي مضطرة ، أكثر منها في أي وقت مضى ، لأن تبقى حبيسة المهام الزراعية ، والمنزلية أو العائلية الصعبة . وقبل الأزمة ، كان من الممكن للمرأة الريفية الاستفادة من نتائج عملها ، ولكن الهياكل الأساسية البسيطة والفعالة ، مع ذلك ، في مجال التعليم ، والصحة والنقل أضحت مهدمة إلى درجة أدت إلى تزايد هجرة الذكور من الريف . ولذلك فإن شكل الحياة الريفية أصبح متغيرا بحيث : غدت المرأة مضطرة إلى تحمل المسؤولية لوحدها بعد أن كانت لفاية الآن مشتركة وأصبحنا نلاحظ عملية تانيث للفقر . ومن جهتها فإن المرأة نفسها ، وخاصة الشابات ، تهاجر إلى المدن ، للبحث عن العمل الوهمي .

٢٩ - واستطردت قائلة إنه هناك نتيجة أخرى لتدهور نوعية الحياة في المناطق الريفية تتمثل في تدهور الحالة الصحية . فإن فقدان المناعة ضد الأمراض المعدية والطفيلية (السل والملاريا) ، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال في سن الحضانة ، وهي

(السيدة راكوتوندرامبوا ، مدغشقر)

ظواهر ذات طابع طبي ، إلا أنها غدت في الدرجة الأولى ذات صفة اجتماعية ، واقتصادية ، وثقافية وتربوية . وبالنتيجة فإن انخفاض المحصول يزيد من تفاقم الحالة المالية التي هي ، من أساسها ، مفعمة .

٣٠ - وأوضحت أن المرأة في مدغشقر تمثل نسبة ٥١ في المائة من السكان . وإذا كان عدد النساء في مجالات الطب ، والقانون ، والتعليم وفي الشركات الخاصة لا يستهان به ، فإن احتمالات دور المرأة لا تستثمر استثمارا كاملا . ولا تحتسب الحسابات الوطنية عمل المرأة في المنزل وفي الحقول كعامل ظاهر في القطاع الاقتصادي . فمن أصل كل ١٠٠ أمي ، هناك ٤٠,٣ في المائة من النساء مقابل ٢٨,٥ في المائة من الرجال . وتبلغ نسبة الإناث في مدارس التعليم الابتدائي ٤٦ في المائة ، وفي مرحلة الإعدادية ٤٣ في المائة وفي المرحلة الثانوية ٤٣ في المائة . ولكن المرأة في مدغشقر ، التي يكفل لها المستوى نفس حقوق الرجل ، لا يمكنها التمتع بهذه الميزة بسبب تدني تعليمها . ونظرا لأن حكومة مدغشقر ، مؤمنة بأن النهوض بالمرأة يساهم في معادة ورفاهية الجميع ، فقد أصدرت في تموز/يوليه ١٩٩٠ مجموعة من القوانين تهدف إلى تصحيح الأمور الشاذة وغير العادلة : فأصبح يمكن للمرأة المتزوجة ، الآن ، أن تحمل لقبها (قبل الزواج) ، أو لقب زوجها أو الاثنين معا ، وفي حالة الطلاق أصبح للمرأة ، الآن ، الحق في جزء من الملكية المشتركة مساوٍ لخدمة زوجها ؛ كذلك يتحدد مكان إقامة الزوجين باتفاق مشترك بين الطرفين .

٣١ - واختتمت بيانها قائلة إن وفد مدغشقر يرحب بالأنشطة التي تظلع بها مؤسسات الأمم المتحدة من أجل تحسين مركز المرأة . وتدعم توصيات لجنة مركز المرأة ، التي تهدف إلى مناهضة ثاني الفقر ، في البلدان النامية ، ليس في صورة تدابير استجدائية محددة ، وإنما في نطاق برامج مندمجة في الجهود الاقتصادية العامة .

٣٢ - السيدة زيندوغا (زيمبابوي) تتراأس الجلسة .

٣٣ - السيد شيوارت (استراليا) : أكد على أهمية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة ، وعلى العلاقة بين أعمال لجنة مركز المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة . ورأى بأنه من الضروري إغناء هذه العلاقة دون المساس في استقلال اللجنة ، التي برأيه ،

(السيد ستيفارت ، استراليا)

لا تحظى بالعناية اللازمة من الامانة العامة لمنظمة الامم المتحدة . وللبرهنة على الهمية التي تعلقها استراليا على أعمالها في هذا الصدد ، الانضمام العالمي للاتفاقية ، سوف تنظم بالتعاون مع نيوزيلندا في آذار/مارس ١٩٩١ ندوة للبلدان الاعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ .

٢٤ - وقال إن الوفد الاسترالي يؤكد على التقدم الذي مازالت الضرورة تتطلب إحرازه لوضع الاستراتيجيات التطوعية محل التنفيذ الكامل ، خاصة بشأن تحسين مصير النساء المحرومات من الخطوة من ناحيتين : النساء المسنات ، اللائي يعانين من الوحدة ، والاهمال ، وتدهور الحالة الصحية وعدم استقرار الدخل ؛ والنساء المعوقات ، اللائي فرمن أقل من فرص الرجال المعوقين ، في الحصول على عمل ، وفي الاندماج ، وفي التأهيل المهني أو في الأنشطة الترفيهية ؛ كما أن المرأة المهاجرة تواجه في بلدان عديدة ، بما في ذلك استراليا ، مشكلة اللغة وصعوبات في التوفيق بين مركزها في مجتمعها الأصلي ومركزها في البلد المضيف الذي تخش فيه ، في بعض الأحيان ، من تعرضها بسهولة أكثر لخطر الاستغلال في العمل ، دون نسيان المرأة التي تقوم مقام رب الأسرة ، وكذلك المرأة اللاجئة والمرأة التي تقع ضحية أنواع مختلفة من العنف .

٢٥ - واستطرد قائلاً إن تحديد هذه الفئات من النساء السريعة التأثر بشكل مضاعف يؤدي إلى تفهم ظاهرة أكثر توسعا هي ظاهرة تانيث الفقر . فلا ينبغي الاعتقاد بأن مساعدة المرأة في مثل هذه الأوضاع لا يشجعها على محاولة الخروج منها . ونظرا لحرمانها من الحصول على سبل موارد حقيقية ، مثل القدرات القابلة لكسب المال التي يمكن إبرازها في سوق العمل ، وتوفر الاراضي ورأس المال ، فلن تتمكن من كسر هذه الحلقة المفرغة . وأوضح أن أحد الوسائل لوضع حد لذلك هو التأكيد على التعليم ، الذي يسمح بمكافحة وجوه التحامل والتقاليد الجامدة مكافحة ضارية بتعليم المرأة حقوقها وبتزويدها بالكفاءات اللازمة لكي تساهم في الحياة العملية والسياسية . وقال إن ثلثي سكان العالم الأميين هم من النساء ؛ بينما أن إزالة الأمية في صفوفهن من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض نسبة وفيات الأمهات الحوامل الاطفال ، وفي تحسين تنفيذ الأسرة وفي تخفيض النمو السكاني . وسيؤدي كذلك إلى استثمار لإزالة الأمية لدى الأجيال المقبلة . وقال إن منظمة الأمم المتحدة رأت ، في نطاق برنامجها التنموي ، أنه إذا كان بالإمكان توفير مبلغ فوري إضافي قدره ٥ مليارات من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن بإمكان البلدان النامية الحصول على التعليم الابتدائي العام من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ .

(السيد ستيوارت ، استراليا)

٣٦ - وقال إن الصحة هي أيضا مسألة رئيسية بالنسبة للمرأة . وإن العديد من النساء يعملن وفي نفس الوقت يتحملن مسؤولية تربية وإعاشة الاطفال وافراد آخريين ، وبالتالي فإن المرأة تواجه مشاكل عديدة . وفي كل دقيقة تتوفى امرأة في العالم بسبب مسائل متصلة بالحمل . وإن أربعا من خمس حالات ، يمكن فيها تجنب هذه الحالة وذلك بإيجاد مراكز مناسبة ، بالتأهيل والتعليم . وقال إن وفدا استراليا يرى من جهة ثانية أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام بالممارسات الرتيبة الضارة بالمرأة ، وخاصة بالفتيات . وإن هذه الممارسات ، في عدة بلدان ، مرتبطة مباشرة بمركز المرأة ، وإن الالتزام بالقضاء عليها ، سيكون خطوة تجاه المساواة بين الرجل والمرأة .

٣٧ - ومضى قائلا إنه في جميع البلدان تقريبا ، ومهما كانت مرحلة التنمية الاقتصادية فيها ، فإن محاولات التصنيف تضع المرأة في أسفل السلم بالنسبة للعمال ، علما بأن المجموعات المحرومة من الحظوة تكون أكثر سهولة للاستغلال . ولزيادة مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية ، ينبغي أن تتوفر لها نفس شروط التأهيل ، والمعاملة ، والاجر وزيادة فرص حصولها على خدمات المعونة ، وبصفة خاصة على حماية الرضع ، وعلى تخطيط الأسرة والتقنيات التي تؤدي الى تسهيل الحصول على العمل .

٣٨ - وقال إن نقص تمثيل المرأة في مراكز اتخاذ القرارات وفي الحياة السياسية ، الذي سيكون موضوع النظر في الحلقة الدراسية الاقليمية التي ستعقد في فيينا خلال شهر ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، هي أيضا مشكلة مهمة تسترعي انتباه الوفد الاسترالي .

٣٩ - واستطرد قائلا ، إن الضرورة تقتضي ، على العموم ، توفير قدر أكبر من العدالة الاجتماعية التي تسمح بحشد أفضل للقدرات الاقتصادية لجميع البلدان ، وخاصة في الاقاليم النامية . وقد تكلم الناس كثيرا في هذه السنة عن "الارباح" الممكنة للسلم . وقد يكون من المهم كذلك النظر في "أرباح" المساواة بين الرجل والمرأة . فإذا خلقنا مجتمعا أكثر دينامية وأكثر عدالة ، فإننا سنضع حدا للتكاليف الباهظة الناتجة عن عدم المساواة ، وحدا لنضوب الموارد التي يمكن تكريسها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحدا لتدهور البيئة وللأضرار التي تحدث في النسيج الاجتماعي . ويؤكد الوفد الاسترالي على العامل الاساسي في هذا التطور : الرغبة السياسية في تحقيقه .

٤٠ - السيدة غريبي (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : تحدثت عن البنود ١٠١ من جدول الاعمال ، قائلة إنه رغم وجود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، فإن المرأة مازالت بعيدة عن التمتع واقعيا بالمساواة في الحقوق . وهذا ينطبق قبل كل شيء على أكثر المجموعات تعرضا للعب : المرأة غير المتزوجة ، المرأة المسنة ، المرأة المعوقة والمرأة المهاجرة ، اللواتي يزداد عددهن في كل مكان بسبب عدم الاستقرار السياسي ، بما في ذلك في الاتحاد السوفياتي .

٤١ - وقالت إنه يمكن تمييز فئتين من المشاكل العاجلة ذات الاولوية ، مترابطتين ، مع ذلك ، الواحدة مع الاخرى : (١) المشاكل الايكولوجية و (ب) حماية الاطفال من جميع اشكال العنف وكذلك من إدمان الكحول ، وإدمان المخدرات ، والدعارة ومرض فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز) .

٤٢ - وقالت إن لكل عصر مشاكله : فإن نهاية القرن العشرين يتميز بالكوارث الايكولوجية ، الناجمة في أغلب الأحوال عن الاستعمالات الضارة للتقدم الفني في المجال العسكري أو الصناعي . وإنها مسألة مؤلمة بشكل خاص بالنسبة لبيلوروسيا بسبب حادثة تشيرنوبيل ، التي لا يمكن ، ومع ذلك ، أن يتجاهلها أي فرد في هذه الدنيا ، لأنه يوجد في العالم الآن العديد من المراكز النووية التي لا يمكن قط ، على الاطلاق ضمان أمنها بنسبة ١٠٠ في المائة . كما أن السلاح النووي يمثل خطرا حتى أكثر تهديدا ، وهذا هو السبب الذي أدى الى إنشاء حركة دولية لمنع التجارب النووية .

٤٣ - وأضافت قائلة إن برلمان بيلوروسيا أعلن ، في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بأن الجمهورية هي منطقة خالية من السلاح النووي . وأعلنت السيدة غريبي أنها لا تتمنى لبقية النساء أن يعشن في القلق الذي تعيشه الامهات في بيلوروسيا . وقالت إن نسبة المواليد الجديدة المشوهة ، في المناطق المتأثرة بالإشعاعات ، هي أكثر ارتفاعا بنسبة ضعف ونصف أو ضعفي النسبة الطبيعية . وسوف تتردد المرأة في بيلوروسيا ، لعدة سنوات أخرى ، في إنجاب الاطفال ، وأوضحت أن التغيرات في الباثولوجيا الجينية للمفاوية غدت تحصل ٣,٥ مرات الى ٤,٥ مرات أكثر لدى المرأة المقيمة في المناطق المتأثرة من تلك التي تعيش في المناطق الخالية . وينبغي احتساب أنه في غضون ٣٠ عاما (فترة جيل) ستضاف الى الاشعاعات النووية ، من ١,٥ الى ٣ أطنان لكل ماكن من المواد السمية الاخرى التي تتسم بالتوالد الطفري . ونعتقد بأنه توجد ثمة اضطرابات جينية مستتمة بالتأثير على عدة أجيال في بيلوروسيا .

(السيدة غريس ، جمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية)

٤٤ - ومضت قائلة ، إنه تم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، تأسيس رابطة المرأة البيلوروسية ، مما يؤكد الأهمية المتزايدة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة . وإضافة إلى اهتمامها بتخفيف نتائج كارثة تشيرنوبيل ، فإن الرابطة تكافح من أجل القضاء على إدمان المخدرات ، وإدمان الكحول ، والتبغ والبغاء ، وتعمل من أجل نهضة الضمير الوطني وتوفير التنمية الثقافية لمواطني بيلوروسيا ولبقية الجنسيات التي تعيش في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وتطالب بتنظيم جيش محترف وأشكال أخرى للخدمة الوطنية غير الخدمة العسكرية .

٤٥ - وحتى تحقق هذه المبادرات نجاحا ، ينبغي أن تدعم الأمم المتحدة تطوير الآليات الوطنية التي تهدف إلى إشراك النساء بصورة فعلية على جميع مستويات عملية اتخاذ القرارات ، سواء كان الأمر يتعلق بمسائل إقليمية أو عالمية .

٤٦ - ورحبت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بعرض النمسا المتعلق باستضافة المؤتمر العالمي المعني بالمرأة (A/C.3/45/5) .

٤٧ - السيدة مينيوت (جامايكا) : قالت إن النهوض بالمرأة يشكل عاملا أساسيا في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وينبغي ألا يواصل أي مجتمع مدة طويلة إهمال استخدام هذا القدر من الموارد البشرية المتوفرة في عالمنا هذا .

٤٨ - وتظل استراتيجيات نيروبي التطلعية الإطار الأساسي الذي ينبغي أن تُحسّن فيه ظروف المرأة منذ اليوم وحتى عام ٢٠٠٠ . وهي تخدم في الواقع في تذكير الحكومات بالتزامها السياسي الذي تعهدت به إزاء المرأة عندما اعتمدت هذه الاستراتيجيات .

٤٩ - إلا أنه بغض النظر عن أن التقاليد الثقافية ومستوى الموارد قد تعيق عمل بعض الحكومات في هذا المجال ، فإننا نلاحظ استمرار المقاومة الراسخة للنهوض بالمرأة ، وهو سبب أدت الأزمة الاقتصادية للثمانينات إلى وضعه في المرتبة الثانية . وفي هذا الإطار يتعين للأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة المزمع عقده في عام ١٩٩٥ أن تسمح باستخلاص نهج للفترة المتبقية من العقد ، مع مراعاة تطور السيناريوهات الاقتصادية والسياسي والاجتماعي على الصعيد العالمي والخبرة المكتسبة منذ عام ١٩٨٥ .

(السيدة مينيوت ، جامايكا)

٥٠ - واضطلعت لجنة مركز المرأة في دورتها الرابعة والثلاثين بالممارسة الخماسية للنظر في تنفيذ الاستراتيجيات وتقييمه الأمر الذي مكَّنها من الإعراب عن عدد من التوصيات فيما يتعلق بالميادين التي ينبغي أن تحظى بالأولوية . وهي : (١) التشديد على التعليم لضرورته للقضاء على الاعتبارات المقولبة المتصلبة بدور المرأة في المجتمع أو السماح للمرأة بالحصول على الكفاءات اللازمة لاندماجها اقتصاديا وسياسيا ؛ (٢) مضاعفة الجهود للحد من الفرق بين أجور الرجال وأجور النساء على أساس مبدأ أجر واحد للعمل الواحد ، وبخاصة تقييم القيمة الاقتصادية للعمل الذي تقوم به المرأة من دون أجر ؛ (٣) ضمان تمثيل أفضل للنساء في عملية اتخاذ القرارات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، حيث هي ممثلة تمثيلا ناقصا في الوقت الحالي ؛ (٤) التشديد على الدور الهام الذي يجب أن تضطلع به المرأة للحفاظ على البيئة .

٥١ - وتقوم الآليات الوطنية بدور أساسي فيما يتعلق بضمان مراعاة اهتمامات المرأة عند وضع السياسات الوطنية . ويتطلب تنفيذها على نحو جيد أن توفر الحكومات موارد بشرية ومالية متزايدة .

٥٢ - أما فيما يتعلق بتوظيف المرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، يدل تقرير الأمين العام بشأن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/45/548) على أن المرأة لم تكن تشغل في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، إلا ٢٨,٢ في المائة من المناصب الخاضعة للتوزيع الجغرافي ، في حين أوّمت الجمعية العامة برفع هذه النسبة إلى ٣٠ في المائة من الآن وحتى نهاية عام ١٩٩٠ . وفي هذا الصدد ، تعرب جامايكا عن ارتياحها للتعاون بين الأمانة العامة والبعثات والذي ييسره المنسقون المكلفون بالقيام بذلك . وينبغي مواصلة هذا النوع من المبادرات حتى تشغل المرأة عددا أكبر من مناصب المسؤولية وأن تتاح لها فرصة أفضل للعمل والشرق .

٥٣ - ويشكر وفد جامايكا مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التي برهن العرض المفيد الذي قدمته على الدور الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتعلق بتشجيع المشاريع التي تركز اهتمامها على المرأة أو تشركها على مستوى الإدارة والتنفيذ .

(السيدة مينيويت ، جامايكا)

٥٤ - وسوف تتيح الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، التي سيتم الاحتفال بها في عام ١٩٩١ ، الفرصة للبلدان لتأكيد الالتزام الذي تعهدت به بشأن تطبيق المبادئ التي أدت إلى وضع الاتفاقية أو الانضمام إلى هذا الصك . وتؤكد جامايكا من جديد ، بوصفها دولة طرفاً في الاتفاقية ، المبدأ الذي يستلهمه دستورها بالذات الذي يضمن الحقوق والحريات الأساسية للجميع دون أي تمييز بسبب الجنس أو أي اعتبار آخر . وتعمل حكومة جامايكا على تطبيق المبادئ الأربعة التالية : (١) ينبغي أن تقوم السياسات الحكومية في مجموعها على أساس الاعتراف بالمساواة والتضامن بين النساء والرجال ؛ و (٢) ينبغي أن تستند جميع السياسات والبرامج الإنمائية ، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، على مبدأ المساواة بين المرأة ، والرجل فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد ؛ و (٣) ينبغي عند تخطيط السياسات أن تؤخذ في الاعتبار بصورة خاصة المسؤوليات العديدة المهنية والأسرية التي تضطلع بها المرأة ، ولا سيما المرأة التي تعمل أسترها ؛ و (٤) ينبغي وضع تدابير خاصة لتعويض النساء اللاتي يعانين من عاهات مزمنة . وفي هذا الصدد ، يعمل مكتب الشؤون النسائية في جامايكا ، الذي أنشئ في عام ١٩٧٤ ، بالتعاون الوثيق مع المنظمات النسائية واللجنة المشتركة بين الوزارات لتحقيق ، في كل وزارة ، الهدف الرامي إلى إدماج المرأة في جميع جوانب الحياة الوطنية . واختتمت السيدة مينيويت كلمتها قائلة إن التعاون الإقليمي والاقليمي بين المجموعات الحكومية وغير الحكومية يُعد وسيلة مفيدة لتشجيع التغيير وتجميع النوايا الطيبة لخدمة النهوض بالمرأة .

٥٥ - السيدة بيليسر (المكسيك) : لاحظت أنه إذا كانت عملية تقييم السنوات الخمس الأولى لعقد الأمم المتحدة للمرأة استحدثت عقد مؤتمر عالمي استرعى انتباه الرأي العام الدولي ، فإن التقرير المعني بعملية دراسة وتحليل السنوات الخمس الأولى في تطبيق استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة لم يقدم في عام ١٩٩٠ إلا إلى لجنة مركز المرأة (انظر E/1990/25) ولم يكن له سوى وقع ضئيل ، الأمر الذي يدل على ضعف الوعي بالعقبات التي ما زالت تعيق عملية النهوض بالمرأة .

٥٦ - ويعطي تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجيات (A/45/489) صورة قاتمة عن مركز المرأة . فهو يوضح أنه إذا كانت المساواة بحكم القانون قد أحرزت تقدماً فإن المساواة في واقع الأمر تتم ببطء . وأن المقاومة الراسخة للنهوض بالمرأة وانخفاض الموارد المتاحة لتشجيع التغيير بالإضافة إلى الحالة الاقتصادية التي شهدتها العالم

(السيدة بيليسر ، المكسيك)

في أواخر الثمانينات قد أدت إلى فقدان الدينامية بل وإلى طريق مسدود في عدة ميادين ، الأمر الذي يتطلب تنفيذ التوصيات الرامية إلى زيادة معدل تنفيذ الاستراتيجيات ودراسة العقبات التي تعترض تنفيذها .

٥٧ - والوفد المكسيكي يهتم بصورة خاصة بالتوصيات المتعلقة بدور المرأة في التنمية ، ولاسيما التوصيات المتعلقة بالمشاكل التي تعاني منها غالبية عناصر المجتمع النسائي العالمي والتي ينبغي بذل الجهود لإيجاد حل لها خلال السنوات القادمة ، وهي أشار تدابير التكيف الهيكلي على مركز المرأة والفقير لدى الفئات السكانية النسائية وصحة المرأة وتنفيذها .

٥٨ - وكانت لتدابير التكيف الهيكلي ، التي اعتمدها معظم البلدان النامية للتغلب على الأزمة الاقتصادية في الثمانينات ، آثار اجتماعية اقتصادية وخيمة بالنسبة لمركز المرأة . وبالتالي فإن من المُلح اتخاذ تدابير للقضاء على هذه الآثار السلبية عن طريق السماح للمرأة مثلا بالوصول بسهولة أكبر إلى القروض وعوامل الانتاج والأسواق وعملية اتخاذ القرارات .

٥٩ - أما فيما يتعلق بالفقر السائد بين فئات النساء ، تجدر الإشارة إلى أن عدد النساء اللاتي يعشن في حالة من الفقر المدقع قد ارتفع في السنوات الأخيرة ارتفاعا ضخما ، بدلا من أن ينخفض ، وبالتالي ينبغي تشجيع أنشطة التعليم والتدريب التي من شأنها أن تسمح للمرأة بالاضطلاع بأنشطة إنتاجية لغصم هذه الحلقة المفرغة المشيرة للقلق .

٦٠ - وأشارت ممثلة المكسيك إلى أنه يلاحظ منذ أوائل الثمانينات تدهورا في صحة المرأة وتنفيذتها في العديد من مناطق العالم النامي . وتترتب على هذا الوضع المشير للقلق البالغ أشار على صحة المواليد وبقاء الأطفال . وبالتالي فإن الوفد المكسيكي يجدد النداء الذي وجهه لتحديد الهدف ذي الأولوية من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ وهو تحسين صحة المرأة عن طريق توفير خدمات صحية مناسبة وسهلة المنال .

(السيدة بيليسر ، المكسيك)

٦١ - وتعتبر ممثلة المكسيك أن من المناسب الإعداد بعناية فائقة لعقد المؤتمر العالمي للمرأة في عام ١٩٩٥ ، إذ أن من شأنه الإسهام في تعبئة المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تهتم بالنهوض بالمرأة ، ومما يزيد من أهمية هذه التعبئة أنها ستسمح بتوعية المناطق التي لم تُتَّح لها إمكانية استضافة مؤتمر عالمي .

٦٢ - أما فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر ، فقد أعربت ممثلة المكسيك عن أملها في ألا يتم الوقوع في الخطأ المتمثل في إعداد الوثائق عن طريق امتحانات على درجة عالية من التقنية بحيث تقتضي الإجابة عليها تقديم المساعدة للأشخاص الموجهة إليهم ، بما في ذلك البلدان التي يوجد لديها آليات وطنية حديثة نوعا ما فيما يتعلق بمشاكل المرأة . وعليه فقد تجدد ممثلة المكسيك النداء الذي وجهه المجلس الاقتصادي والاجتماعي كيما يؤخذ في الاعتبار ، عند وضع التقرير الخامس الثاني ، بالإضافة إلى تقارير البلدان ، تحليلات البيانات الاحصائية التي وضعتها أجهزة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية .

٦٣ - وينبغي أن تشكل الاستراتيجيات التطلعية المحور الذي يركز عليه جدول أعمال المؤتمر . وينبغي بالطبع إضافة بعض الاهتمامات الجديدة مثل مسألة المرأة والبيئة أو المرأة وعملية التحرر الاقتصادي والسياسي ، وذلك مع الإبقاء على الإطار المرجعي الملائم المكوّن من المواضيع الرئيسية الثلاثة ، أي المساواة والتنمية والسلام .

٦٤ - ويُعرب وفد المكسيك عن دهشته إزاء اتساع نطاق الولاية التي سوف يعهد بها إلى المشاورة الاقليمية بشأن دور المرأة في الحياة السياسية ، "التي من شأنها أن تمثل نشاطا تحضيريا للمؤتمر العالمي في عام ١٩٩٥" . ويود الوفد المكسيكي الحصول على توضيحات بشأن النص الذي يأذن بهذا النشاط وبشأن طرائق اشتراك الدول الاعضاء .

٦٥ - أما فيما يتعلق بتقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، ذكرت ممثلة المكسيك أنها نظرت فيما مجموعه ٥٨ تقريرا أوليا و ١١ تقريرا دوريا شانيا . وقالت إن تكوين اللجنة ذاته قد سمح لها بتحليل الأشكال المتعددة لتطبيق الاتفاقية في مختلف البلدان والنظر عن كثب وبصراحة في مختلف المسائل الجوهرية التي يطرحها التطبيق الكامل للاتفاقية ، ولا سيما المادة ٢١ منها ، التي تشير إليها اللجنة في الفصل الرابع من التقرير المقدم إلى الجمعية العامة (A/45/38) . وبناء

(السيدة بيليسر ، المكسيك)

على ذلك ، قدمت اللجنة توصيتين عامتين تتسمان بأهمية كبرى بالنسبة لمركز المرأة في قطاع الصحة والعناية المقدمة للأطفال ، وتستهدفان الممارسات التقليدية مثل الختان والتي تترتب عليها نتائج صحية خطيرة وغيرها بالنسبة للمرأة والأطفال ، وضرورة مكافحة كل تمييز ضد المرأة ، وإن كان ضمنيا ، في إطار تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أو مكافحتها .

٦٦ - وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي دعمه للجنة بحيث يتسنى لها النظر في الوقت المناسب في التقارير الواردة من الدول الأطراف .

٦٧ - أما فيما يتعلق بمركز المرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، لاحظت ممثلة المكسيك أنه ما زال مقلقا للغاية ، ولا يُهَيَّن تقرير الأمين العام في هذا الصدد أي تغيير حقيقي فيما يتعلق بمشاركة المرأة ، ولا سيما على المستويات العليا أو المتوسطة ، وبخاصة في الوكالات المتخصصة . وقد تم بالفعل التماس تقديم مرشحات لمناصب شاغرة إلا أن هذا لا يعني وجود إرادة سياسية والتزام بوضع حد للتمييز الذي يُمارس ضد المرأة على مختلف المستويات .

٦٨ - ولاحظت أن مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد تولت إلى إعادة تشكيل التنظيم الإداري والمالي للصندوق . وقالت إن موارد الصندوق قد زادت وهو ما يدل على الثقة التي يوليها المانحون للصندوق وتفسره أيضا السياسة الجديدة للتعبيث المالية وإن كانت هذه الموارد مازالت متواضعة .

٦٩ - وقالت إن من مملحة الصندوق أن يركز في الوقت الحالي على البرامج التي يترتب عليها أثر مضاعف وتفاذي تداخل الأنشطة وبخاصة في مجال الدراسات وتنظيم أنشطة أكبر في مجال التعاون بين الجنوب والجنوب . وكثيرا ما يتعذر في الواقع على البلدان النامية تقديم مساهمات مالية ضخمة وإن كان بوسعها أن تفيد البلدان الأخرى من خبرتها بالتعاون مع الصندوق . وقالت إن هذا الصندوق هو الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي حصلت صراحة على ولاية بدعم مشاركة المرأة في جميع جوانب عملية التنمية ماليا وتقنيا عن طريق تيسير الوصول إلى الموارد التي تجعل هذه المشاركة أكثر فعالية . وقالت إن وفد المكسيك يدعو مديرة الصندوق إلى مواصلة تحسين نفعليته .

٧٠ - السيدة انغمان (السويد) : تكلمت باسم البلدان الشمالية الخمسة فقالت إنه على الرغم من جهود منظومة الأمم المتحدة لتحسين مركز المرأة وبخامة عن طريق عقد ثلاث مؤتمرات دولية منذ عام ١٩٧٥ فإن لجنة مركز المرأة قد أوضحت عندما اطلعت بالممارسة الخماسية لرمد واستعراض وتقييم تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة في دورتها الرابعة والثلاثين (E/1990/25) أن هذا التنفيذ يمتد بعقبات على مستوى الدول الاعضاء وكذلك في داخل منظومة الأمم المتحدة تدل على أن الحالة وإن كانت تتطور وهو أمر لا مناص منه نظرا لأن المجتمع يجب عليه أن يباخذ في الاعتبار جميع الموارد اللازمة للتنمية ، فإن هذه التطورات مازالت بطيئة للغاية . وفي بعض المجالات مازالت عملية تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في نقطة المفرد وبخامة في مجال التعليم . فضلا عن ذلك فإننا نلاحظ زيادة الفقر بين فئات النساء سواء في البلدان النامية أو في البلدان المتقدمة النمو .

٧١ - وقالت إن البلدان الشمالية تعرب عن ارتياحها لأن لجنة مركز المرأة قد توصلت الى توافق في الآراء لتوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد وثيقة تتضمن مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسراع بعملية تنفيذ الاستراتيجيات . وأكدت من جديد التزام هذه البلدان بالمساهمة في الإبقاء على روح توافق الآراء التي اتسم بها من قبل مؤتمر نيروبي . ومازالت هذه البلدان على يقين بأن الأمم المتحدة يجب أن تكون هي المثل الذي يحتذى فيما يتعلق بجميع جوانب تنفيذ الاستراتيجيات وبخامة مشاركة المرأة في عملية التنمية .

٧٢ - وأضافت قائلة إن الجمعية العامة مازالت تعرب منذ سنوات عن تميمها على زيادة عدد النساء اللاتي يشغلن وظائف في الامانة العامة للمنظمة . ولكن يجب الاعتراف بأن الهدف المتمثل في توفير ٣٠ في المائة من الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي في الامانة العامة للنساء من الآن وحتى نهاية عام ١٩٩٠ لم يتحقق بعد . كما أن تقرير الامين العام بشأن هذه المسألة (A/45/548) يدل على أن النساء مازلن يُعيّن في وظائف ذات مسؤولية أقل . وقالت إن من المهم وضع سياسة منصفة للتعيين فيما يتعلق بجميع فئات الوظائف وبخامة وظائف المسؤولية . إن الامين العام ينبغي أن يتخذ إجراءات فورية لمعالجة هذه الحالة كما يجب على الحكومات تقديم مزيد من المرشحات . ومن المهم أيضا العمل على توظيف رجال في فئات الوظائف التي تضم غالبية من النساء . ويجدر أيضا من الآن وحتى نهاية عام ١٩٩٥ وبموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/١٩٩٠ الوصول بنسبة مشاركة المرأة الى ٣٥ في المائة دون الإضرار بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل للوظائف . ومن هذا المنطلق فإن البلدان الشمالية تشيد

(السيدة انغمان ، السويد)

بالمبادرة التي اتخذتها الامانة العامة التي دعت البعثات الدائمة الموجودة في نيويورك الى ترشيح أحد موظفيها للاضطلاع بدور المنسق فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالمرأة وكذلك الرأي القائل بإنشاء شبكة من المسؤولين عن هذه المسائل في كل أداة ومكتب بالامانة العامة . وقالت إن البلدان الشمالية ترى أن من المهم أن يُعين في هذا المنصب موظفون من الرتب العليا سواء في الامانة العامة أو في البعثات الدائمة .

٧٢ - وفيما يتعلق بمشاركة عدد أكبر من النساء في بعثات صيانة السلم وإقراره توافق البلدان الشمالية على ما أورده الأمين العام في الفقرة ١٩ من تقريره من أن الرجال يوفدون في هذه البعثات بينما تظل النساء في مقر الأمم المتحدة حيث تتاح لهن فرصة البرهنة على قدرتهن على أداء وظائف عالية المستوى واستيعاب مسؤوليات أكبر . وقالت إن الحالة العكسية لا تحدث مطلقاً فيما يبدو .

٧٤ - وفيما يتعلق بتوزيع المرأة حسب منطقة المنشأ قالت إن البلدان الشمالية تود أن تمنح الدول الاعضاء والامانة العامة للنساء من وسط أوروبا وشرقها وأفريقيا والشرق الأوسط إمكانية المشاركة على قدم المساواة مع النساء من المناطق الأخرى وذلك في أنشطة الامانة العامة للأمم المتحدة . وفضلاً عن ذلك فإن الدول الاعضاء يتعين عليها وفقاً لاستراتيجيات نيروبي أن تعطي النساء فرص أفضل لشغل مناصب إتخاذ القرارات سواء على المستوى الوطني أو على مستوى الأمم المتحدة .

٧٥ - وقالت إن عقد مؤتمر عالمي للمرأة يمكن أن يسهم في الإبقاء على حالة المرأة في جدول أعمال المحافل الوطنية والدولية على حد سواء نظراً لأن تركيز مثل هذا المؤتمر الضوء على المسائل التي تهم النساء من شأنه أن يحث الدول الاعضاء على اتخاذ تدابير لتحسين مركز المرأة وتقديم التقارير عن ذلك . إن البلدان الشمالية تؤيد عقد المؤتمر العالمي الرابع عام ١٩٩٥ . ولكن يجب على لجنة مركز المرأة أن تتكلف بتنظيم هذا المؤتمر . كما أن البلدان الشمالية تدرس من جانبها إمكانية عقد مؤتمر إقليمي عام ١٩٩٤ يضم البلدان الشمالية ويعد تكملة للمحفل الذي عقدته البلدان الشمالية عام ١٩٨٨ . إن هذا المؤتمر سيكون بمثابة محفل تحضيرى إقليمي للمؤتمر الدولي المزمع عقده ١٩٩٥ ويعطي البلدان الشمالية فرصة تبادل بيانات الخبرة وإعلان وجهات نظرها .

(السيدة انغمان ، السويد)

٧٦ - ومضت قائلة إن مسألة المرأة والبيئة سوف تدرج في جدول أعمال دورة لجنة مركز المرأة لعام ١٩٩٢ والبلدان الشمالية ترى أن هناك علاقة وثيقة بين ذلك الأمر وبين مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في العام نفسه .

٧٧ - وفيما يتعلق بالأنشطة التي تبذلها البلدان الشمالية لتحقيق تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء ذكرت بأهمية التدابير التي اتخذت للسماح للنساء بأن يعشن في آن واحد حياتهن المهنية وحياتهن الأسرية . وقالت إن البلدان الشمالية ترى ضرورة احترام مبدأ الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي .

٧٨ - وفيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قالت إنه كان من الصعب أحيانا حمل الدول الأطراف في الاتفاقية على تقديم تقاريرها الأولية أو تقاريرها الدورية الثانية . فضلا عن ذلك فإن عددا كبيرا من البلدان قد أعرب عن تحفظات عديدة أساسية عند انضمامه الى الاتفاقية . والبلدان الشمالية ترحب من هذه الدول سحب تحفظاتها .

٧٩ - واستطردت قائلة إن البلدان الشمالية تحرص على تأكيد أهمية التوصية العامة التي اتخذتها لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (A/45/38) والمتعلقة بالختان . وهي تدعو فضلا عن ذلك البلدان التي لم تنضم بعد الى الاتفاقية الى الانضمام اليها .

٨٠ - السيدة شيرمان - بيتر (جزر البهاما) : قالت إن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واستراتيجيات نيروبي التطلعية تعد أهم المبادرات التي اتخذت لجعل المساواة القانونية والدمتورية بين الجنسين حقيقة اجتماعية واقتصادية وسياسية . وقالت إن وفدها قد أحاط علما مع الاهتمام برمذ واستعراض وتقييم تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة خلال السنوات الخمس الأولى ، الذي اضطلعت به لجنة مركز المرأة في دورتها الرابعة والثلاثين . وأضافت أنها ركزت اهتمامها بوجه خاص على التوصيات المتعلقة بالتدابير الفورية الواجب اتخاذها وبخاصة في مجال التعليم وفي القطاع الاقتصادي وعلى مستوى اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية للقضاء على أهم العقبات التي تعترض تنفيذ الاستراتيجيات . وقالت إن نتائج الجهود الجماعية التي ركزت على النهوض بالمرأة ستكون بالتأكيد أكثر فاعلية إذا ما أخذت الحكومات هذه التوصيات في الاعتبار . وقالت إن المواضيع التي تحظى بالأولوية في فترة ١٩٩٢-١٩٩٦ التي حددتها لجنة مركز المرأة في تقريرها (E/1990/25) من شأنها أن تؤدي الى تحديد أفضل للمجالات التي ينبغي الاضطلاع بعمل فيها .

(السيدة شيرمان - بيتر ، جزر البهاما)

٨١ - ومضت قائلة إن وفدها يهتم بصفة خاصة بموضوع الفئات الضعيفة من النساء وبخاصة النساء اللاجئات الذي سوف تنظر فيه اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين ، لأن عدد النساء اللائي يوظفن بمفردهن بمسؤولية الأسرة يزداد في جزر البهاما . فقد زادت نسبتهم من ٢٠ في المائة عام ١٩٥٠ الى ٤٠ في المائة تقريبا عام ١٩٩٠ وهي زيادة تفسرها عوامل مختلفة منها أمومة المراهقات وفهم الزيجات وعدد الامهات اللائي يفضلن العزوبة . إن حقائق العالم المعاصر تلزم الدول بالاهتمام بوجه خاص ببعض المسائل مثل رعاية الطفل وأمومة المراهقات والاجر المتساوي لقاء العمل المتساوي وخدمات الضمان الاجتماعي . إن الاستنتاجات التي توصل اليها فريق الخبراء الذي سوف يجتمع في فيينا بالنمسا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وكذلك توصيات اللجنة ينبغي أن تيسر تخطيط السياسات واتخاذ القرارات في هذه المجالات .

٨٢ - وفيما يتعلق بالموضوع الثاني الذي يحظى بالاولوية وهو الاجهزة القائمة على الامعدة الوطنية والاقليمية والدولية لإدماج المرأة بصورة فعالة في عملية التنمية قالت إنه يجب الاعتراف بأن الاجهزة الوطنية تضطلع بدور أساسي ولكنها مازالت تفتقر للفعالية الكافية . ومن ثم فإنه يجدر دراسة إمكانية تحسينها بحيث تضطلع بوظائفها على الوجه الاكمل . وقالت إن بلدها قد عمل على تنويع وتعزيز وظائف التنسيق والتشاور والإعلام التي كان يوظف بها مكتب المرأة السابق الذي أصبح الآن دائرة لشؤون المرأة ، وتتوقع أن تؤدي الاستنتاجات التي توصلت اليها اللجنة بشأن تعزيز الاجهزة الوطنية الى تحسين عمل هذه الاجهزة .

٨٣ - وقالت إن بلدها يرى أن مسألة النساء اللاجئات والنازحات والاطفال اللاجئيين والنازحين قد تم اختيارها بحق كموضوع ثالث في قائمة الاولويات . إن بوسع اللجنة أيضا الاهتمام بمصير النساء اللاجئات لأسباب اقتصادية واللائي لا تخضع حالتهن في الواقع لأي فئة من الفئات المذكورة .

٨٤ - واستطردت قائلة إن بلدها ترى أن المؤتمر العالمي للمرأة الذي تنوي النمسا استضافته عام ١٩٩٥ يجب أن تسبقه عملية تحضيرية على المستوى الوطني والمستوى الاقليمي على حد سواء . وقد سبق الاتفاق بالفعل على أن تعقد عام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ اجتماعات تحضيرية بالنسبة لمناطق افريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وآسيا . وقالت إن بالإمكان في الواقع البدء في الاعمال التحضيرية منذ عام ١٩٩١ في إطار الدورة العادية للجنة مركز المرأة والمشاركة الاقليمية بشأن المرأة في الحياة العامة التي سوف تعقد في فيينا في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(السيدة شيرمان - بيتر ، جزر البهاما)

٨٥ - وقالت إن مشاركة المرأة على نطاق ضيق في الحياة العامة والسياسية تضر بالتأكيد بالنهوض العام بالمرأة . ومن ثم فإنه يجب وضع استراتيجيات جديدة لزيادة هذه المشاركة . إن الحكومات والأحزاب السياسية قد التزمت بإعداد النساء للاضطلاع بدور في الحياة السياسية وذلك على أعلى المستويات . وقالت إنه يوجد في بلدها ثلاث نساء أعضاء في مجلس الشيوخ المكون من ١٦ عضواً ونائبتان في مجلس النواب الذي يضم ٤٩ نائباً كما توجد أيضاً وكالة وزارة .

٨٦ - وأضافت قائلة إنه يتعين من هذا المنطلق أن توسع المشاورة الإقليمية التي سوف تضع برنامج عمل سياسي للنصف الأول من العقد ، يعبر جميع النساء للمشاركة النشطة في العمليات السياسية ، مجال دراستها بحيث يشمل جميع جوانب وضع السياسات واتخاذ القرارات ابتداء من القاعدة وحتى القمة . ويجب حتى يتسنى لهذه الأعمال تحقيق النتيجة المرجوة أن تضم المشاورة شخصيات من أعلى المستويات وتمثل جميع الآراء السياسية وجميع مستويات اتخاذ القرار . كما أنها سوف تستفيد بالتأكيد في إنجاز أعمالها على الوجه المطلوب من مداوات فريق الخبراء الذي سوف يجتمع في أيار/مايو ١٩٩١ في فيينا . ويجب أيضاً أن يشترك أكبر عدد من البلدان (وبخاصة البلدان النامية) في هذه المشاورة الإقليمية وأن تنشر أعمالها على النحو اللازم عن طريق دعمها بوجه خاص بواسطة خدمات الاعلام ووسائل الاتصال الجماهيرية .

٨٧ - وقالت إن وفدها يلاحظ على الرغم من الجهود الإدارية التي بُذلت والتدابير الملحة التي اتخذت أنه لم يتم بعد بلوغ الهدف الذي حدد لعام ١٩٩٠ وهو مشاركة المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي في الأمانة العامة للأمم المتحدة . وقالت إنه تم إحراز تقدم حقيقي على المستويات الدنيا وإن كان هذا التقدم يكاد يكون غير موجود على مستوى اتخاذ القرارات . وينبغي إعادة النظر في آلية تعيين النساء في الأمانة العامة وبذل جهد متضافر لتعيين النساء في أعلى المستويات حتى يتسنى بلوغ نسبة الـ ٣٥ في المائة التي حددت لمشاركة النساء من الآن وحتى عام ١٩٩٥ .

٨٨ - وقالت إن وفدها يلاحظ مع الارتياح أن عدداً كبيراً من الحلقات الدراسية والاجتماعات وأفرقة الخبراء قد نظم لإعطاء توجيهات ومعلومات عن المسائل التي تهم المرأة ، وأوضحت أن المؤتمر الوطني لنساء جزر البهاما الذي سوف يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن مسألة "النساء والأيديز" سوف يستفيد من غير شك من أعمال الحلقة الدراسية التي عقدت مؤخراً في فيينا حول هذا الموضوع .

(السيدة شيرمان - بيتر ، جزر البهاما)

٨٩ - وأشارت أيضا بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبالمعهد الدولي للتدريب والبحث للنهوض بالمرأة لأعمالهما المتعلقة بمشاركة المرأة في عملية التنمية . وهي الأعمال التي أفادت البلدان النامية بشكل خاص .

٩٠ - ومفت قائلة إن حكومتها قد تمكنت نتيجة للسياسة المنظمة التي اتبعتها من تحقيق المساواة في المشاركة بين الرجال والنساء في مجالي التعليم والعمل .

٩١ - السيدة جاهان (بنغلاديش) : قالت إن وفدها قد درس باهتمام تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة (A/45/489) . ولاحظت استمرار وجود فجوة فيما بين الوعي والبدء بالعمل وكذلك فيما بين الاعلانات الرسمية والتصرفات التقليدية . وقالت إن بنغلاديش تساند التوصيات التي تم التوصل اليها في هذا الصدد من قبل لجنة مركز المرأة ، وتعرب عن أملها بأن يتم تحديد التدابير الواجب اتخاذها في مجال التعليم ، والعمل وفي مساهمة المرأة في اتخاذ القرارات .

٩٢ - وقالت إن الصعيد الوطني هو الصعيد الأمثل للعمل على تقديم مركز ودور المرأة . وأن حكومة بنغلاديش تسعى لإدماج المرأة في التنمية العامة كعامل فيها ومستفيد منها في آن واحد . وأن وزارة شؤون المرأة تنسق ، على صعيد القطر ، السياسات والبرامج التي تخص المرأة كما أن خطط التنمية الوطنية تستند الى نظرة متعددة القطاعات للنهوض بالمرأة . وتسمى الحكومة ، بذلك ، للبحث بشكل خاص عن وسائل تخفيض جوانب عدم المساواة في مجال التعليم ، والصحة ، والتوظيف وذلك بإيلائها الاحتياجات المحددة الخاصة بالمرأة المعوقة بدنيا أو اجتماعيا وكذلك لاحتياجات المرأة الفقيرة اهتماماً يتسم بالأولوية . وهكذا ، أصبحت الفتيات ، منذ عام ١٩٩٠ ، يتلقين تعليما مجانيا الى مستوى معين . وقد تم اتخاذ تدابير أخرى لصالح الفتيات الصغيرات الوحيدات أو لصالح المدرسات . وتعتبر المرأة هي إحدى المجموعات الرئيسية المستفيدة من برنامج "الصحة للجميع من الآن حتى عام ٢٠٠٠" .

٩٣ - وأضافت قائلة إن نميب المرأة بين السكان النشيطين في البلد ضئيل جدا . ولهذا السبب تحددت لها حصص بالنسبة للعماله ، وارتفع الحد الأقصى لمن المرأة لدى التوظيف في القطاع العام . وقد تم افتتاح مراكز للسكن خصمت للعماله انشئت دور حضانه لاطفالهن لتشجيعهن على ممارسة أعمال أخرى غير تلك التي تمارسها المرأة

(السيدة جاهان ، بنغلاديش)

تقليديا . وفي بنغلاديش ، فإن ٨٥ في المائة من النساء يعشن في المناطق الريفية . ولذلك ، فإن حمايتهن عامل هام في برنامج التنمية الريفية . وقد ابتدأت بنغلاديش انتهاج في سياسة إقراض جديدة يتبعها مصرف غرامين ، ومن شأنه أن يساعد المرأة بنجاح في ممارسة أنشطة مربحة .

٩٤ - ومضت قائلة إن الحكومة أخذت في سن القوانين بفرض تحسين مركز المرأة . بيد أن القانون لا يمكنه إلا وضع المبادئ ولا يمكنه تغيير العقلية . وهذا هو المجال الذي تستطيع الصحافة أن تظطلع فيه بدور أساسي . ومن المناسب في مجال التعليم أيضا القضاء على جميع التقاليد الثابتة التي تعتمد على التمييز الجنسي ، وهي مهمة التزمت الحكومة بانجازها . ومن جهة ثانية ، فإنه من المهم للغاية أن تحصل المرأة على مبادئ أولية للقانون ، ولهذا الغرض ، فقد أنشأت بنغلاديش خدمات استشارية مجانية موجهة للنساء اللواتي يجهلن حقوقهن القانونية أو اللواتي هنّ من الفقر بدرجة لا تستطعن معها دفع أتعاب الاجراءات .

٩٥ - ومضت قائلة إن الصعوبات التي تواجه المرأة قد إزدادت في التغاقم بسبب تدهور الحالة الاقتصادية . ولقد أثبتت التجربة أن إجراء أي تعديل اقتصادي سيؤدي في البداية الى إجراء تخفيضات في البرامج الاجتماعية تؤثر في المقام الأول على المرأة . ولحسن الحظ ، ان الاهتمام أخذ يتزايد بهذه النتائج الاجتماعية والاقتصادية التي تهم المرأة ، وأصبحت البرامج الإنمائية الموضوعة على المستوى الدولي تعطى الأولوية للنهوض بالمرأة . وأوضحت أن برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، الذي انعقد في باريس خلال الفترة من ٢ الى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، يتضمن توصيات تتعلق بمشاركة المرأة مشاركة كاملة في عملية التنمية . وكذلك ، فإن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، والتي تهتم بها الجمعية العامة ، تتضمن أحكاما تهم المرأة ، في نطاق تنمية الموارد البشرية . بيد أنها أعربت عن أسف بنغلاديش لأن مسألة المرأة والتنمية لم تكن من النقاط ذات الأولوية الكاملة في الاستراتيجية .

٩٦ - وذكرت أنه ينبغي ، في المستقبل ، أن تتناول برامج العمل العالمية ، المسائل التي تخص المرأة بشكل واسع وواضح . وفي هذا الصدد ، فإن إدراج مسألة المرأة والبيئة في جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجنة مركز المرأة هو عمل

(السيدة جاهان ، بنغلاديش)

جيد . ويمكن للجنة في الواقع أن تقوم باعداد توصيات مفيدة تتقدم بها الى مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المزمع عقده في عام ١٩٩٢ . وتأمل بنغلاديش كذلك أن تكون السنة الدولية للأسرة فرصة لإبداء اهتمام خاص بالمسائل المتعلقة بالمرأة بمفتها عضوا من أعضاء الأسرة ، وخاصة بمسائل العنف داخل الأسرة .

٩٧ - وأوضحت أن بنغلاديش ترى أنه ينبغي أن تكون الحكومات الجهات التنفيذية الرئيسية لتنفيذ البرامج والاستراتيجيات المعتمدة على الصعيد الدولي . بيد أنها لا تتمكن من القيام بذلك دون القيام بعمل منسق على الصعيدين الاقليمي والعالمي . وأشارت الى أن منظومة الامم المتحدة ، وبشكل خاص لجنة مركز المرأة ، توامل مساهمتها المفيدة في مسألة النهوض بالمرأة . ولاشك في أن أنشطة منظومة الصحة العالمية ، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، وصندوق الامم المتحدة للسكان ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي تستحق هي أيضا ، الشناء . وإن كان من الواجب تعزيز التنسيق والتخطيط على نطاق المنظومة . وقالت إن المعهد الدولي للبحث والتدريب للنهوض بالمرأة كان السباق في أعمال البحث وبرامج التأهيل الهامة ، وأعربت عن أملها في أن يولي المعهد الاولوية للبرامج التي ينبغي إعدادها في البلدان الأقل نموا . أما بالنسبة لصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة ، فإن بنغلاديش ترحب بالاستراتيجيات المبدعة التي ينتهجها الصندوق فيما يتصل بإدماج المرأة في عملية التنمية في البلدان النامية كما ترحب بالمساعدة القيمة التي يقدمها اليها ، وبشكل خاص المعونة التي يقدمها للمرأة الريفية .

٩٨ - هذا ويجب أن تركز المواضيع ذات الاولوية التي ينبغي أن تنظر فيها لجنة مركز المرأة في دورتها الخامسة والثلاثين على أسباب قابلية العطب التي تتسم بها ، بمفلة خاصة ، النساء المعوقات ، والمسنات ، والمهاجرات ، أو اللاجئات . وتأمل بنغلاديش من فريق الخبراء المعني بالمرأة القابلة للعطب ، الذي سيجتمع في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ أن يتصنى لمعالجة هذه المسألة بالشكل المناسب .

٩٩ - وفيما يتصل بالتنمية ، فإن من الأهمية الخاصة بمكان النظر في كيفية تعزيز الآليات الوطنية المتوفرة في البلدان النامية ، التي تعتمد فعاليتها إلى حد كبير على الموارد المالية والبشرية المتاحة . وفي بنغلاديش سيتم ، عما قريب ، تشكيل

(السيدة جاهان ، بنغلاديش)

مجلس وطني للنهوض بالمرأة ، تتناول مهمته متابعة تنفيذ البرامج المتعددة القطاعات المتعلقة بالنهوض بالمرأة وذلك بالتنسيق مع وزارة شؤون المرأة .

١٠٠ - وقالت ، في ختام بيانها ، إن النهوض بالمرأة ، في بعض الاقاليم ، امر مستحيل بدون إجراء تغيير جذري للحالة السياسية . فالناس يفكرون في حالة المرأة التي تعيش في ظل النزاع العسكري ، أو الاحتلال الاجنبي أو التفرقة العنصرية ، كما يفكرون "بالمرأة اللاجئة داخل بنغلاديش" . ولا بد أخيراً من العمل بصفة عاجلة لإنقاذ المرأة التي تعيش ضحية الفصل العنصري في جنوب افريقيا وكذلك المرأة التي تعيش في الاراضي المحتلة من قبل إسرائيل .

١٠١ - السيدة نديايا (السنغال) ، الوزيرة المنتدبة المكلفة بشؤون مركز المرأة والطفل : أشارت إلى أن السنغال قدم في شهر شباط/فبراير ١٩٨٨ إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تقريرها الأول الذي يعمل الآن على استكماله ، والذي يتضمن نبذة تاريخية عن التدابير المتخذة لغاية ١٩٨٧ من أجل ضمان الحماية القانونية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي للمرأة .

١٠٢ - وقالت إن مبدأ المساواة هو حقيقة واقعة ، أكدها دستور السنغال ، كما أكدها ، من جديد ، بصفة خاصة ، قانون المرأة ، وقانون الضمان الاجتماعي ، واللوائح العامة للخدمة المدنية وفي قانون توجيه التعليم . وإن هذه الرغبة في الاعتراف بالمساواة بين الجنسين قد دفعت جمهورية السنغال إلى التصديق على جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق الخاصة بالمرأة أو إلى الانضمام إليها ، وذلك منذ إبرام الاتفاقية المتعلقة بمناهضة إساءة معاملة المرأة الراشدة (جنيف ، ١١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٣٣) لغاية الاتفاقية المعنية بإلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة .

١٠٣ - بيد أنه توجد في مجال الحياة الاجتماعية والعائلية ، بعض التقييدات التي تحد من مبدأ المساواة والتي تم إعلان السلطات المعنية بها . وكان نتيجة ذلك أن تم في شباط/فبراير ١٩٨٩ إلغاء المادة ١٥٤ من قانون الأسرة ، الذي يسمح للزوج بالاعتراض على أي نشاط مهني تقوم به زوجته إذا كانت مملحة الأسرة تبرره ، وكذلك المادة ٤٣٦ من قانون الإجراءات الجزائية ، التي تمنع المرأة من المطالبة بممتلكاتها الشخصية عندما يتم الاستيلاء عليها مع ممتلكات زوجها في مكان مكنهم الرئيسي . أما المادة

(السيدة نديا ، السنغال)

١٥٢ من قانون الأسرة التي تجعل الزوج هو رب الأسرة وتعطيه صلاحية تحديد مكان إقامة الزوجين فلا تزال نافذة المفعول ، ومما لا شك فيه أن هذه المادة مخالفة لاحكام المادة ١٦ من الاتفاقية ولكن من المؤمل أنه ، في الظروف التي يتم فيها تمتع المرأة بالعمالة الكاملة والتي ستسمح لها بالمشاركة المالية في تكاليف الأسرة ، ستغدو هذه المادة باطلة ولاغية . ولتعزيز حماية المرأة ، اتخذت كذلك التدابير لمنع الزواج الإجمالي [يمكن للمرأة المتزوجة قبل سن ١٦ طلب إلغاء هذا الزواج (المادة ١٤٢)] ومنع الطلاق من طرف واحد [يمكن في هذه الحالة أن يُعرض على الزوج دفع نفقة (المادة ١٦٢)] . وإضافة إلى ذلك ، فإن المرأة السنغالية لا تفقد جنسيتها الأصلية ، في حالة زواجها ، ولا يُعرض على المرأة الأجنبية اختيار الجنسية السنغالية . وعندما توكل ولاية الأبوة إلى امرأة ، فيمكن للأخيرة أن تطلب من الأب مواصلة المساهمة في تحمل تكاليف الطفل (المادة ٢٨٩ إلى المادة ٢٩٢) .

١٠٤ - أما فيما يتعلق بالحقوق السياسية ، فإن المساواة في التصويت موجودة منذ إقرار إدخال حق الانتخاب العام في سنة ١٩٦٥ . أما فيما يتعلق بالعمالة والحقوق الاقتصادية ، فقد ضمن القانون حماية المرأة (تنظيم العمل الليلي ، ومنع فصل المرأة خلال الإجازات المرضية وخلال إجازة الأمومة ، وحققها الكامل في أجرتها خلال إجازة الأمومة) . ويضمن قانون العمل مساواة الرجل والمرأة في الحصول على جميع الوظائف وكذلك في الحصول على راتب متساوٍ مقابل عمل متساوٍ ، ويطبق هذا المبدأ تطبيقاً صارماً في الإدارات العامة ولكنه أقل تطبيقاً في الجهاز العسكري وكذلك في القطاع الخاص ، الذي يهتم قبل كل شيء بالأرباح .

١٠٥ - واستطردت قائلة إنه لا بد ، مع ذلك ، من الاعتراف بأنه ما زالت توجد ثمة عوائق اجتماعية وثقافية (وجوه التحامل ، والعادات الثابتة) وبأن المرأة ، بحكم تأخر إدماجها في قطاع التعليم ، هي أقل كفاءة وقدرة تنافسية بالنسبة لبعض الوظائف ، فضلاً عن افتقارها ، في كثير من الأحيان إلى معرفة الاحكام القانونية التي هي في صالحها ، مما أدى بالحكومة السنغالية إلى بذل جهد خاص بغية تعميم نصوص هذه الاحكام ، خاصة على السكان الريفيين ، في إطار برنامج وطني عملي لمحو الأمية .

١٠٦ - وتناولت بعد ذلك البند ١٠٢ من جدول الأعمال ، فأكدت على أن التعليم هو أحد القطاعات التي ظهر فيها التقدم المحرز خلال سنوات ١٩٨٠ بأعلى قدر من الوضوح . وقد

(السيدة نديايا ، السنغال)

قُدِّرت نسبة الاطفال المسجلين في المدارس ، من الجنسين من سن ٧ إلى ١٨ عاما بـ ٥٦,٤ في المائة . وبشكل عام ، تضاعف عدد النساء في جميع المجالات وبلغ ثلاثة أضعافه في قطاع التعليم الثانوي بين ١٩٧٧-١٩٧٨ و ١٩٨٨-١٩٨٩ . ووضعت حكومة السنغال هدفا لها إبقاء عدد الذكور والإناث متكافئا في جميع مراحل الدراسة وذلك بمكافحة التخلف عن متابعة الدراسة وخاصة في صفوف الفتيات (بسبب الزواج المبكر أو بسبب الضغوط الاجتماعية أو الاقتصادية التي تواجهها الأسر) . ومما ساعد على ذلك ، أيضا ، عدم السماح لرؤساء المؤسسات الدراسية الثانوية بفصل الفتيات الأمهات ، وقرار الدولة في عام ١٩٨٩ بتوفير الكتب والمواد الدراسية في جميع المؤسسات التعليمية العامة مجانا . وبالنسبة للتعليم الجامعي ، فقد ارتفع عدد الطالبات ارتفاعا كبيرا ، وخاصة في كلية الطب والصيدلة وفي المعهد الوطني العالي الجامعي للتكنولوجيا .

١٠٧ - وأوضحت أن هذه الأرقام لا ينبغي أن تنسبنا أن الأمية متفشية في حوالي ٨٠ في المائة من النساء السنغاليات . ورغم التجارب الرائدة في محو الأمية ، التي تم الاضطلاع بها في نطاق مشاريع التنمية ، فإن السنغال بعيد جدا عن الهدف الذي وضعه لنفسه في البرنامج الوطني لمكافحة الأمية . ولهذا السبب فقد تقرر منذ عام ١٩٨٩ إدخال عنصر "محو الأمية العملي" في جميع المشاريع الإنمائية الجديدة .

١٠٨ - أما في قطاع العمالة ، فكانت المرأة في عام ١٩٨٩ ، تمثل ٢٦ في المائة من المستخدمين في الوظائف العامة ، وتقدمت في ميدان الإدارة ، على جميع المستويات ، وذلك بفضل تحسين كفاءات الفتيات وبفضل سن تشريع للعمل غير تمييزي تجاه المرأة ، سواء كان في ذلك في الوصول إلى الوظائف أو في إمكانية الترقية .

١٠٩ - ثم انتقلت إلى الجانب السياسي ، فقالت إن حزب الأغلبية قد خصص للمرأة ٢٥ في المائة من الوظائف على جميع المستويات ما عدا المكتب السياسي حيث تقتصر نسبة تمثيلها على ١٠ في المائة فقط من مجموع الأعضاء . ورغم هذا التقدم المشجع ، فلا يمكن إلا أن نلاحظ أن عدد النساء في مراكز اتخاذ القرارات ما زال قليلا .

١١٠ - ولا ينبغي ، أيضا ، التغاضي عن أن أعدادا كبيرة من النساء يعملن في قطاع اقتصادي يفتقر إلى هيكل أساسي وغير معروف على نطاق واسع وسيء الملاك ، بالرغم من أنه يوظف بدور أساسي في تلبية احتياجات السكان .

(السيدة نديايا ، السنغال)

١١١ - وتكلمت بعد ذلك عن قطاعي الزراعة والإنتاج فقالت إن التحسن في مساهمة المرأة هو أقل ظهوراً في هذين القطاعين ، رغم توفر معدات جديدة ووجود أشكال جديدة لتقديم الخدمات (الحصول على المدخلات الزراعية وعلى القروض ، وعلى خدمات الإرشاد والتعميم ، وعلى مساهمة المرأة في المجالس الريفيّة) . وأوضحت أن الاتحاد الوطني للأفرقة المعنية بالنهوض بالمرأة هو عضو في الفريق الاستشاري الذي شكله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية وسيصبح عملاً قريباً عضواً في مجلس إدارة الصندوق الوطني للاقتصاد الزراعي . وكان من الممكن أن تتوج الجهود التي بذلتها الحكومة السنغالية والمرأة بمزيد من النجاح لولا مخاطر انحباس الأمطار التي تخضع لها الزراعة وانخفاض الدخل في قطاع المزارعين .

١١٢ - واستناداً إلى الخبرة التي تم الحصول عليها ، تود السنغال التقدم بثلاث توصيات : (١) العمل على أن تتولى المرأة بنفسها حل مشاكلها الخاصة بها وتزويدها بالوسائل اللازمة للشروع في العملية والمشاركة عليها ؛ (٢) إيلاء الأولوية ، في نطاق الاقتصاد الكلي ، لإدماج المرأة في الأنشطة الإنمائية السائدة ، وذلك في نطاق التنمية المشاركة ؛ (٣) تعزيز الآليات الحكومية المعنية بالنهوض بالمرأة التي ضعفت خلال السنوات الماضية بسبب ضغوط الميزانية ، وكذلك تعزيز قواعد المنظمات النسائية .

١١٣ - وأوضحت أنه تم ، في هذا الصدد ، بغضل إعادة تنظيم الجهاز الإداري في آذار/مارس ١٩٩٠ ، إنشاء وزارة منتدبة لدى رئيس الجمهورية أسندت إليها مهمة العناية بشؤون المرأة والطفل . ولقد ظهر في الواقع نتيجة لدراسة أجراها في عام ١٩٨٨ خبراء وطنيون وبتمويل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بأن أحسن الوسائل لإدماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد تتمثل في : (١) إنشاء آلية وطنية قادرة على إدراك وتوجيه جميع جوانب السياسة الوطنية المتعلقة بالنهوض بالمرأة وعلى تقييم ومتابعة تنفيذ البرامج القطاعية التي يُعهد بها إلى إدارات فنية أخرى في الحكومة ؛ (٢) وكذلك تعيين معاونين في جميع إدارات الوزارات المعنية للسهر على قيام كل إدارة بإدماج عنصر "المرأة" في إجراءات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويساعد الوزير ، المنتدب لدى رئيس الجمهورية ، في مهمته مكتب للخبراء ولجنة تمثل جميع الوزارات مكلفة بمتابعة سياسة النهوض بالمرأة وبالطفل . ومن أجل استكمال هذا الجهاز ، أنشئت لجنة وطنية استشارية مكلفة بالعناية بمركز المرأة والطفل ، فضلاً عن إنشاء لجنة فرعية مكلفة بإدماج المرأة .

(السيدة نديايا ، السنغال)

١١٤ - واستطردت قائلة إن من المغروض بالنسبة لبرنامج التعديل الهيكلي الذي وضع في عام ١٩٨٣ ، أن يؤدي في الأجل المتوسط إلى زيادة في الدخل الحقيقي لكل فرد من السكان . بيد أن هذه الزيادة لن توزع بالتساوي بين مختلف المجموعات الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة في الأجل القريب . ومن المغروض أن يؤدي هذا البرنامج إلى نتائج إيجابية يستفيد منها دخل القطاع الريفي . ولكن من المتوقع أن يؤدي انخفاض الأجور ، بالإضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات ، وإصلاح القطاع المصرفي وتحرير الاقتصاد إلى انخفاض فرص العمل وانخفاض الدخول الحقيقية . وإذا كان مؤشر الأسعار بالنسبة للاستهلاك قد ارتفع أربعة أضعاف ، بوجه التقريب ، بين ١٩٧٠ و ١٩٨٩ ، فإن الدخول ، بحد ذاتها ، كانت من الناحية العملية راكدة . وظهرت آثار هذه الحالة على المرأة في ثلاثة مظاهر : أولا ، أن ضغوط الميزانية قيدت قدرات استثمار الدولة في القطاعات الاجتماعية ؛ ثانيا ، أن إعادة هيكلة مؤسسات القطاع الثاني (الأنشطة الاقتصادية) والقطاع الثالث (التجارة والخدمات ...) ، قد أدت إلى إزالة عدد كبير من الوظائف التي فقدتها المرأة (وفي بعض الأحيان زوجها كذلك) ؛ ثالثا ، واجهت ميزانية الأسرة انخفاضا متزايدا . ولمواجهة النتائج السيئة المؤقتة الناجمة عن التعديل ، وضعت حكومة السنغال برنامجا لتنمية الموارد البشرية تحتل فيه المرأة مكانا مركزيا .

١١٥ - وقالت إنه ينبغي أيضا تقديم الدعم للمؤسسات التي تهتم بالمسائل المتعلقة بالمرأة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، ومؤسسات الأمم المتحدة وأجهزة التعاون في مختلف القارات ، وفيما بين الأقاليم الشنائية) . وأوضحت أن هذا الدعم هو ضرورة ينبغي للمجتمع الدولي (وخاصة البنك الدولي) أن يتفهمها حق التفهم .

١١٦ - وأعلنت أن حكومة السنغال قد وجهت الدعوة لامتضافة المؤتمر الإقليمي الخامس الخاص بالمرأة الأفريقية ، الذي سيعقد في السنغال في عام ١٩٩٤ بغية العمل ، على الصعيد الإقليمي ، على تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة وعلى الإعداد للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ . وأشارت ، في هذا الصدد ، إلى أن السنغال تحيط علما بالاقتراح الذي عرضته النمسا باستضافة المؤتمر .

(السيدة نديا ، السنغال)

١١٧ - واختتمت بيانها قائلة إن السنغال ، رغم جميع الصعوبات ، مصممة على مواصلة تطبيق الاستراتيجية التطلعية وعلى وضع الاتفاقية المتعلقة بإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة موضع التنفيذ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠